



التعارض الظاهري بين قوله تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ وحديث: "لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين" ❁

التعارض الظاهري بين قوله تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ وحديث: "لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين"

الباحث أسعد عطوان حسين علي

طالب الدكتوراه في فرع علوم القرآن والحديث - جامعة تربيت مدرسي، طهران، إيران

asadatwan2019@gmail.com

المشرف: الدكتور علي حاجي خاني الدرجة العلمية: استاذ مشارك

Email: ali.hajikhani@modares.ac.ir

المشرف المساعد الأول - الدكتور صادق عباسي - استاذ مساعد

Email: sadeghabbasi@cfu.ac.ir

الكلمات المفتاحية: القضاء والقدر، الأمر بين الأمرين، الجبر والتفويض، تعدد الحثيات، الجمع الدلالي، الإرادة الإلهية، الحرية الإنسانية.

كيفية اقتباس البحث

علي ، أسعد عطوان حسين ، علي حاجي خاني ، صادق عباسي ، التعارض الظاهري بين قوله تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ وحديث: "لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين"، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، آيار ٢٠٢٦، المجلد: ١٦، العدد: ٥ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مسجلة في
Registered
ROAD

مفهرسة في
Indexed
IASJ

التعارض الظاهري بين قوله تعالى (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) وحديث: "لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين" ❁



The apparent conflict between His saying, the Exalted:
'Indeed, We have created everything with predestination'
and the Hadith: 'There is no compulsion nor absolute delegation,
but a matter in between two matters'.

Researcher Asaad Atwan Hussein Ali

PhD student in the Department of Quranic and Hadith Sciences - Tarbiat
Modares University, Tehran, Iran

asadatwan2019@gmail.com

Supervisor: Dr. Ali Hajikhani, Academic Degree: Associate Professor

Email: ali.hajikhani@modares.ac.ir

First Assistant Supervisor - Dr. Sadegh Abbasi - Assistant Professor

Email: sadeghabbasi@cfu.ac.ir

Keywords : Divine Decree, Determinism and Delegation, Multiplicity of Aspects, Semantic Reconciliation, Divine Will, Human Agency.

How To Cite This Article

Ali ◊ Asaad Atwan Hussein ◊ Ali Hajikhani ◊ Sadegh Abbasi ◊ The apparent conflict between His saying, the Exalted':Indeed, We have created everything with predestination'and the Hadith: 'There is no compulsion nor absolute delegation ◊but a matter in between two matters.' ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, May 2026,Volume:16,Issue 5.



This is an open access article under the CC BY-NC-ND license
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)





التعارض الظاهري بين قوله تعالى (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) وحديث: "لا

جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين"

Abstract

This study addresses a central theological problem concerning the have apparent contradiction between the Qur'anic verse: Indeed, We created everything according to a measure Qur'an and the narrations of Bayt (peace be upon them) that reject both determinism and -Ahl al absolute delegation, establishing instead the principle of a matter between e search arises from the enduring two matters. The motivation for this r theological debate regarding the relationship between divine will and human freedom, as well as from interpretive approaches that reduce the concept of divine decree to deterministic fatalism, thereby generating ical and doctrinal challenges related to divine justice and epistemolog moral responsibility.

examining the relevant texts -The significance of this study lies in re within a methodological framework that recognizes the multiplicity of utilizes interpretive narrations as Qur'anic discourse levels and hermeneutical tools for understanding textual generality. The research aims to provide a semantic and exegetical analysis of the concept of qadar in the Qur'anic verse, to examine the hadith Neither compulsion nor tion, but a matter between the two within its theological and delega epistemological context, and to demonstrate the possibility of reconciling the two textual sources through an integrated interpretive methodology.


theological The study employs textual analysis, comparative methodology, and the principle of semantic reconciliation, incorporating concepts such as governance, restriction, and multiplicity of aspects. The findings indicate that qadar signifies ontological determination within an m rather than coercive determinism. Moreover, the ordered causal syste hadith functions as an interpretive principle that regulates the understanding of Qur'anic generality and affirms a longitudinal relationship between divine will and human agency. Consequently, the contradiction is resolved, leading to an integrated interpretive alleged model that reconciles divine decree with human freedom within a unified ontological framework.

المخلص

ينطلق هذا البحث من إشكالية عقديّة مركزية تتعلق بالتعارض الظاهري بين قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ وروايات أهل البيت (عليهم السلام) التي تنفي الجبر والتفويض وتؤسس لمبدأ «الأمر بين الأمرين». وتتبع دواعي البحث من استمرار الجدل الكلامي حول علاقة الإرادة الإلهية بحرية الفعل الإنساني، وما نتج عن بعض القراءات من تصور حتمي للقدر يؤدي إلى إشكالات معرفية وعقدية تتصل بمفهومي العدالة الإلهية والمسؤولية الأخلاقية. وتتمثل



التعارض الظاهري بين قوله تعالى (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) وحديث: "لا

جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين" 

أهمية الدراسة في إعادة قراءة النصوص ضمن إطار منهجي يراعي تعدد مستويات الخطاب القرآني ويستثمر الروايات التفسيرية بوصفها أدوات لفهم العموم الدلالي للنص.

يهدف البحث إلى تحليل مفهوم القدر في الآية الكريمة تحليلاً دلاليًا وتفسيرياً، ودراسة حديث «لا جبر ولا تفويض» ضمن سياقه الكلامي والمعرفي، والكشف عن إمكانية الجمع بين النصين من خلال منهج تأويلي متكامل. وقد اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي النصي، والمنهج الكلامي المقارن، ومنهج الجمع الدلالي القائم على مفاهيم الحكومة والتقيد وتعدد الحثيات، بهدف معالجة التعارض الظاهري دون اللجوء إلى الترجيح أو التأويل القسري.

وتوصل البحث إلى أن دلالة القدر في الآية تشير إلى التحديد الوجودي وإحكام النظام السببي، لا إلى الحتمية الجبرية، وأن حديث «الأمر بين الأمرين» يعمل كقرينة تفسيرية تضبط فهم العموم القرآني وتؤكد أن العلاقة بين الإرادة الإلهية والإرادة الإنسانية علاقة طويلة تسمح بإسناد الفعل إلى الله من حيث الإيجاد، وإلى الإنسان من حيث الاختيار، بما يزيل التعارض المزعوم ويؤسس لنموذج تفسيري متكامل يجمع بين شمول التقدير الإلهي وحرية الإنسان.

المقدمة

تشكل مسألة العلاقة بين الإرادة الإلهية والفعل الإنساني إحدى أعقد الإشكالات الميتافيزيقية في التراث الإسلامي، إذ تقف عند نقطة التقاء بين التوحيد والعدل، وبين النظام الكوني الشامل ومسؤولية الإنسان الفردية. ولم يكن الجدل حول القضاء والقدر مجرد بحث في تفاصيل عقديّة جزئية، بل مثل محاولة لفهم البنية الوجودية للعالم: هل الكون محكوم بحتمية إلهية مطلقة تلغي الحرية الإنسانية، أم أنّ الإنسان يمتلك قدرة مستقلة على الفعل تجعله شريكاً في صناعة مصيره؟

في هذا الإطار، يبرز النص القرآني ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ بوصفه تعبيراً مكثفاً عن شمول النظام الإلهي وسيادة التقدير الكوني، وهو ما دفع بعض الاتجاهات الكلامية إلى قراءة الآية ضمن أفق حتمي يقترب من الجبر، حيث يفهم الفعل الإنساني بوصفه مجرد تجلٍّ لإرادة سابقة لا يملك الإنسان إزاءها استقلالاً حقيقياً. في المقابل، يظهر الحديث المنسوب إلى أئمة أهل البيت عليهم السلام: «لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين» كصيغة معرفية تتجاوز الثنائية التقليدية بين الجبر والاختيار، وتفتح المجال أمام تصور مركّب يسعى إلى إعادة بناء العلاقة بين الخلق الإلهي والفاعلية الإنسانية ضمن بنية سببية طويلة لا تتنافى الحرية ولا تنفي التقدير.

إنَّ الإشكال الذي يثيره الجمع بين النصين لا يعود- في جوهره - إلى تعارض دلالي مباشر، بل إلى اختلاف في مستوى الخطاب؛ فالآية تتوجه إلى بيان البنية الأنطولوجية للنظام الكوني بوصفه خاضعاً لتقدير إلهي شامل، بينما يعبر الحديث عن مستوى آخر يتعلق بطبيعة الفعل الإنساني ضمن المجال التكليفي والأخلاقي. ومن هنا فإنَّ ما يبدو تعارضاً هو في الحقيقة نتيجة لخلط بين مستويات التحليل: مستوى الوجود، ومستوى الفعل الإنساني، ومستوى المسؤولية الأخلاقية.

وقد عكست مدارس علم الكلام هذا التوتر المعرفي بوضوح؛ فالجبرية أكدت شمول الإرادة الإلهية إلى حد نفي الاختيار، والمعتزلة دافعت عن استقلال الإرادة الإنسانية حفاظاً على مفهوم العدل، بينما قدّمت نظرية «الأمر بين الأمرين» محاولة فلسفية متقدمة لتجاوز هذا الاستقطاب عبر فهم العلاقة بين الفعل الإلهي والفعل الإنساني بوصفها علاقة طولية لا عرضية، بحيث يكون الفعل مخلوقاً لله من حيث الوجود، ومنسوباً إلى الإنسان من حيث الاختيار والقصد. وإذا كانت الفلسفة الغربية قد صاغت هذه الإشكالية ضمن ثنائية الحتمية والحرية، فإنَّ الخطاب الإسلامي قدّم نموذجاً مميزاً يسعى إلى الجمع بين السيادة الإلهية والحرية الإنسانية دون الوقوع في التناقض، وهو ما يستدعي قراءة جديدة للنصوص المؤسسة تتجاوز التأويلات الاختزالية التي تختزل القدر في الحتمية أو الحرية في الاستقلال المطلق.


١-١- تعريف المشكلة وعرض الإشكالية

تتأسس مشكلة هذا البحث على مفارقة ظاهرية دقيقة في البناء العقدي الإسلامي، تتمثل في التوتر بين شمول التقدير الإلهي كما تقرره الآية الكريمة: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾، وبين ما ورد في روايات أهل البيت (عليهم السلام) من نفي الجبر والتفويض، وأشهرها قولهم: «لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين». فإذا كان "كل شيء" مخلوقاً بقدر، وكان فعل الإنسان داخلياً في عموم "كل شيء"، فإن ظاهر الآية قد يفهم على أنه يقتضي شمول التقدير لأفعال الإنسان على نحو لا يترك مجالاً للاختيار. غير أن الروايات تنفي هذا الفهم، وتقرر بوضوح أن الإنسان ليس مجبراً، كما أنه ليس مستقلاً عن الإرادة الإلهية استقلالاً تفويضياً. ومن هنا يتحدد موضع الإشكال: هل يقتضي عموم القدر الجبر؟ أم أن مفهوم القدر نفسه لا يدل على الحتمية السببية بالمعنى الجبري؟

إن الإشكالية هنا ليست مجرد تعارض نصي، بل هي تعارض في مستوى الفهم؛ إذ إن الآية تنتمي إلى حقل البيان التكويني الذي يقرر نظام الوجود وارتباطه بالعلم والإرادة الإلهيين، بينما تتناول الروايات مستوى الفعل الإنساني من حيث التكليف والمسؤولية. وعندما يُلغى هذا التمييز



التعارض الظاهري بين قوله تعالى (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) وحديث: "لا

جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين" 

المنهجي بين المستويين، يظهر التعارض. أما إذا أخذت كل دلالة في سياقها الصحيح، أمكن الكشف عن انسجام أعمق بين النصين.

ومن ثم، فإن المشكلة الجوهرية للبحث يمكن صياغتها على النحو الآتي:
هل يمثل حديث «الأمر بين الأمرين» تفسيراً توفيقياً للآية الكريمة، أم أنه يكشف عن قراءة مختلفة لمفهوم القدر ذاته؟ وهل التعارض بين النصين حقيقي أم ناشئ عن إسقاط مفهوم الحتمية على مدلول القدر؟

١-٢- ضرورة البحث وأهميته

تتجلى أهمية هذا البحث في عدة مستويات:

-المستوى العقدي: إذ تمس المسألة جوهر التوحيد والعدل الإلهي، وتحدد طبيعة المسؤولية الإنسانية.

-المستوى المنهجي: حيث يتعلق الأمر بكيفية التعامل مع ما يبدو تعارضاً بين النص القرآني والبيان الروائي، وهو ما يمثل قضية مركزية في المنهج التفسيري الإمامي.

-المستوى المعرفي: لأن معالجة الإشكال تسهم في إعادة تعريف مفهوم "القدر" بعيداً عن القراءة الجبرية أو التفويضية.

-المستوى المعاصر: إذ لا تزال مسألة الحرية والقدر حاضرة في الخطاب الديني والفلسفي الحديث.

ومن هنا تبرز ضرورة تقديم دراسة تحليلية تكشف جذور الإشكال، لا الاكتفاء بعرضه.

١-٣- أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

-تحرير مفهوم "القدر" في ضوء الدلالة القرآنية، وبيان ما إذا كان يدل على الحتمية أم على نظام وجودي عام.

-تحليل روايات أهل البيت (عليهم السلام) المتعلقة بنفي الجبر والتفويض، وبيان موقعها في البناء العقدي الإمامي.

-تفكيك منشأ التعارض الظاهري بين النصين من خلال التمييز بين مستويات الخطاب.

-بناء نموذج تفسيري يحقق الانسجام بين شمول الإرادة الإلهية وواقعية الاختيار الإنساني.

١-٤- منهجية البحث

يعتمد البحث على منهجية مركبة تقوم على:

-التحليل النصي الدلالي للآية والروايات، مع مراعاة السياق القرآني والروائي.



التعارض الظاهري بين قوله تعالى (إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) وحديث: "لا

جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين"

-التحليل الكلامي المقارن لمواقف الاتجاهات المختلفة من الجبر والاختيار.

-التفكيك المفاهيمي لمصطلحات القدر والجبر والتفويض والإسناد.

-المقاربة الفلسفية لتحليل العلاقة بين التقدير الإلهي وحرية الإرادة في إطار السببية الطولية.

١-٥- أسئلة البحث

ينطلق هذا البحث من مجموعة من الأسئلة العلمية التي تهدف إلى تفكيك الإشكال المتعلق بعلاقة الإرادة الإلهية بالفعل الإنساني، والكشف عن طبيعة التعارض الظاهري بين النص القرآني والروايات الواردة عن أهل البيت (عليهم السلام)، ويمكن صياغتها على النحو الآتي:

١- ما حقيقة مدلول قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾؟

٢- كيف يفسر حديث «لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين» موقع الفعل الإنساني؟

٣- كيف يمكن رفع التعارض الظاهري بين آية التقدير وحديث الأمر بين الأمرين؟

١-٦- فرضيات البحث

١- تدل الآيات على أنّ الخلق الإلهي قائم على نظام دقيق من التقدير والعلم والسنن، لا على الإكراه والجبر. فالتقدير يعني تحديد القوانين والظروف العامة للأشياء، مع بقاء الفعل الإنساني ضمن دائرة الاختيار والمسؤولية، لا نفيها.

٢- يقرّر الحديث المروي عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام أن الإنسان ليس مجبراً على أفعاله ولا مستقلاً عن الله، بل يعمل بقدرة منحها الله له ضمن مشيئته. وبهذا يُثبت الحديث التوازن بين السيادة الإلهية والحرية الإنسانية.

٣- يرتفع التعارض بالتمييز بين التقدير الإلهي كنظام شامل سابق، وبين مباشرة الإنسان للفعل باختياره داخل هذا النظام. فالآية تتحدث عن الإطار الكوني، والحديث يبيّن آلية الفعل الإنساني داخله، مما يؤدي إلى انسجام عقدي كامل دون تناقض.

١-٧ الدراسات السابقة

شهدت مسألة القضاء والقدر، ولا سيما العلاقة بين شمول الإرادة الإلهية وحرية الإنسان، حضوراً واسعاً في التراث الإسلامي، وقد تناولتها مصادر متعددة بين نصوص حديثية تأسيسية، ومؤلفات كلامية تحليلية، ودراسات فلسفية معاصرة. ويمكن تصنيف هذه الدراسات على الشكل التالي:


أولاً: الكتب

-محمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٩هـ) - الكافي

يعد كتاب الكافي من أهم المصادر الحديثية التي جمعت روايات أهل البيت (عليهم السلام) حول الجبر والقدر، ومن أبرزها الحديث: «لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين». وقد



التعارض الظاهري بين قوله تعالى (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) وحديث: "لا

جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين" 

أسست هذه الروايات لقاعدة عقيدة وسطية ترفض كلا الاتجاهين المتطرفين. ورغم القيمة التأسيسية لهذه النصوص، إلا أن عرضها بقي جمعياً روائياً، ولم يتضمن تحليلاً منهجياً لدلالة الآيات القرآنية ذات الصلة، ومنها الآية محل البحث، مما ترك مجالاً واسعاً للتأويل الكلامي لاحقاً.

-الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ) - التوحيد

تناول الشيخ الصدوق مسألة الجبر والتفويض عبر الروايات، وقدم شرحاً مبسطاً للحديث المذكور، مبرزاً أن الفعل الإنساني يقع بين القدرة الإلهية واختيار الإنسان. ولكن المعالجة بقيت تفسيرية دفاعية، ولم تتناول مسألة التعارض الظاهري بين النصوص ضمن إطار تحليلي شامل.

-العلامة الطباطبائي (ت ١٩٨١م) - الميزان في تفسير القرآن

ناقش الطباطبائي مسألة القدر ضمن سياق تفسير الآيات المرتبطة بالقضاء الإلهي، مؤكداً أن التقدير لا يستلزم الجبر، بل يدل على نظام عليّ شامل يسمح بالاختيار. ويُعد تفسير الميزان من أقرب المعالجات لموضوع البحث، إذ يميّز بين الإرادة التكوينية والتشريعية، إلا أن تركيزه لم يكن على الحديث المذكور بوصفه نصّاً محورياً في رفع التعارض.

ثانياً: الدراسات

١-ستار عويد علي حميدة السراي (٢٠٢٢) "القضاء والقدر: المفهوم والأهمية

دراسة تحليلية تشرح المعنى العقدي لمفهوم القضاء والقدر من منظور إسلامي شيعي، وتبيّن كيف يمكن فهم النصوص العقديّة الكبرى مثل آيات التقدير والحديث النبوي/الإمامي في سياق منسجم بعيداً عن التفسيرات المختزلة للجبر أو التفويض.

٢-عقيل البندر (٢٠١٠م) - "الأمر بين الأمرين: السند والدلالة"

درس الحديث من حيث سنده ودلالته الكلامية، وناقش كيفية توظيفه في الفكر الإمامي. اقترب البحث من محور موضوعنا عبر تحليل الدلالة، لكنه لم يربط الحديث بشكل مباشر بآية ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ ضمن تحليل تعارضية.

وتكشف مراجعة الدراسات السابقة عن فجوة واضحة تتمثل في: عدم وجود دراسة تجمع بين تحليل دلالة آية ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ وبين حديث «لا جبر ولا تفويض» ضمن إطار منهجي يدرس التعارض الظاهري مباشرة. وقد أدى هذا النقص إلى بقاء الإشكال قائماً بين القراءات الجبرية والاختيارية، رغم توفر أدوات تفسيرية وكلامية يمكنها رفع هذا التعارض. ومن هنا تأتي أهمية الدراسة الحالية، إذ تسعى إلى سد هذه الفجوة عبر بناء نموذج تحليلي تكاملي يبيّن أن التعارض ناشئ عن اختلاف مستويات الخطاب، لا عن تناقض حقيقي بين النصين.

٤- الأسس النظرية للبحث

يقوم هذا البحث على جملة من الأسس النظرية التي تشكل الإطار المفاهيمي لتحليل العلاقة بين شمول الإرادة الإلهية وحرية الفعل الإنساني، والكشف عن طبيعة التعارض الظاهري بين النص القرآني والروايات الواردة عن أهل البيت (عليهم السلام). وينطلق هذا الإطار من فرضية أساسية مفادها أن الإشكال لا ينشأ من تناقض حقيقي بين النصوص، بل من اختلاف مستويات الدلالة والإسناد، ومن الخلط بين البعد التكويني والبعد التكليفي في الخطاب الديني.

أولاً: مفهوم القدر في القرآن الكريم

يُعد مفهوم "القدر" من المفاهيم المركزية في البناء القرآني للوجود، وقد ورد في سياقات متعددة تدل على التقدير والتنظيم والإحكام. ويرى العلامة الطباطبائي أن التقدير الإلهي لا يعني الحتمية الجبرية، بل يعني "إعطاء كل موجود حدّه الوجودي الذي يتناسب مع نظام العلل والأسباب" (١). وبهذا المعنى، يكون القدر تعبيراً عن النظام الكوني القائم على العلية والحكمة، لا عن الإلزام القهري للفعل الإنساني. وقد أشار الشيخ مكارم الشيرازي إلى أن فهم القدر بوصفه حتمية مطلقة يؤدي إلى إشكالات عقديّة تتعلق بالعدل الإلهي ومسؤولية الإنسان (٢). وعليه، يعتمد البحث على التفريق بين: القدر بوصفه نظاماً عليّاً منظماً للوجود، والقدر بوصفه جبراً يسلب الإنسان إرادته.

ثانياً: نظرية «الأمر بين الأمرين» في الفكر الإمامي


تمثل نظرية "الأمر بين الأمرين" الأساس العقدي الذي اعتمده مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) في معالجة مسألة الجبر والاختيار. وقد ورد النص الصريح على لسان الإمام الصادق (عليه السلام): «لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين» (٣). وقد بيّن الشيخ المفيد أن المقصود بهذه النظرية هو إثبات قدرة الإنسان على الفعل مع كون قدرته ووجوده مستنديين إلى الله تعالى، بحيث لا يكون الفعل مستقلاً عن الإرادة الإلهية، ولا مفروضاً عليه قسراً (٤). ويرى السيد محمد باقر الصدر أن هذه النظرية لا تمثل مجرد حل وسط، بل تعبّر عن رؤية فلسفية تقوم على "السببية الطولية" حيث تتعدد جهات الإسناد دون تناقض (٥).

ثالثاً: تعدد مستويات الإسناد

من أهم الأسس النظرية في هذا البحث التمييز بين مستويات الإسناد في الفعل الإنساني، إذ يمكن إسناد الفعل إلى الله من جهة، وإلى الإنسان من جهة أخرى، دون تناقض منطقي. وقد أشار الطباطبائي إلى أن نسبة الأفعال إلى الله في القرآن لا تنفي نسبتها إلى الإنسان، لأن النسبة الأولى تتعلق بالخلق والإيجاد، بينما الثانية تتعلق بالاكتساب والاختيار (٦). وبهذا



التعارض الظاهري بين قوله تعالى (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) وحديث: "لا

جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين" 

التفريق، يمكن فهم الآية الكريمة على أنها تثبت شمول الخلق الإلهي، دون أن تنفي دور الإنسان في الاختيار.

رابعاً: التمييز بين الإرادة التكوينية والإرادة التشريعية

يُعد التفريق بين الإرادة التكوينية والإرادة التشريعية من أهم المفاتيح النظرية لفهم العلاقة بين القدر وحرية الإنسان. فالإرادة التكوينية تتعلق بوقوع الأشياء في نظام الوجود، بينما الإرادة التشريعية تتعلق بما يحبه الله ويرضاه من أفعال العباد (٧). وقد بين السيد الخوئي أن الخلط بين هذين المستويين يؤدي إلى توهم التعارض بين النصوص، بينما يزول الإشكال عند التمييز بينهما (٨).

خامساً: منهج رفع التعارض الظاهري بين النصوص

يعتمد البحث على قواعد أصولية في معالجة التعارض الظاهري، من أهمها:

-الجمع بين النصوص ما أمكن قبل الترجيح.

-حمل كل نص على حيثيته الخاصة.

-التمييز بين العموم الحقيقي والعموم الاستغراقي في الدلالة.

وقد أكد علماء الأصول أن كثيراً من التعارضات الظاهرية ناشئة عن عدم فهم السياق أو عن إسقاط معنى على غير مستواه (٩). وبتطبيق هذه القواعد، يمكن إعادة قراءة الآية والرواية ضمن إطار تكاملي يرفع التعارض.

سادساً: المقاربة الكلامية والفلسفية لمسألة الحرية

تناولت المدارس الكلامية مسألة الحرية من زوايا متعددة؛ فالأشاعرة تبنوا نظرية "الكسب"، والمعتزلة قالوا بالتفويض، بينما تبنّى الإمامية نظرية "الأمر بين الأمرين". ويرى مطهري أن هذه النظرية تمثل أقرب الصيغ إلى تحقيق التوازن بين التوحيد والعدل (١٠).

كما أن التحليل الفلسفي لمسألة السببية يبيّن أن كون الفعل واقعاً ضمن نظام علّي لا يعني سلب الاختيار، بل يعني أن الاختيار نفسه جزء من هذا النظام (١١). ويتضح من خلال هذه الأسس أن فهم العلاقة بين القدر الإلهي وحرية الإنسان يتطلب مقارنة متعددة المستويات تجمع بين: التفسير القرآني، التحليل الروائي، البناء الكلامي، والرؤية الفلسفية للسببية. وبناءً على هذا الإطار، يتجه البحث إلى معالجة التعارض الظاهري بين الآية والرواية بوصفه تعارضاً ناشئاً عن اختلاف مستويات الخطاب، لا عن تناقض حقيقي في المضمون العقدي.





التعارض الظاهري بين قوله تعالى (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) وحديث: "لا

جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين" ﴿١٢﴾

أولاً: القضاء والقدر بين شمول الإرادة الإلهية وإشكالية التعارض

تعد مسألة القضاء والقدر من أكثر القضايا العقدية التي أثارت جدلاً في الفكر الإسلامي، غير أن خصوصية هذا البحث لا تكمن في تناول الجدل العام حول الجبر والاختيار، بل في دراسة الإشكال النصي المحدد المتعلق بظاهر التعارض بين قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ وبين روايات أهل البيت (عليهم السلام) التي تنفي الجبر والتفويض معاً، وتقرر مبدأ «الأمر بين الأمرين». فالآية الكريمة، بظاهرها الأولي، تفيد شمول الخلق والتقدير الإلهي لكل شيء، مما قد يفهم منه أن أفعال الإنسان داخلة في هذا التقدير على نحو الحتمية المطلقة. وإذا أخذ هذا الفهم على إطلاقه، فإنه يفضي إلى نتيجة جبرية، إذ لا يبقى مجال حقيقي للاختيار الإنساني. ومن هنا نشأت الإشكالية: كيف يمكن التوفيق بين هذا الشمول القرآني للقدر، وبين ما ورد عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) من نفي صريح للجبر؟

لقد تناول الفكر الإسلامي مفهوم القضاء والقدر بوصفه نظاماً إلهياً شاملاً يقوم على العلم السابق والإرادة الشاملة، بحيث لا يخرج شيء عن سلطان المشيئة الإلهية (١٢). غير أن الإشكال لم ينشأ من أصل هذا المفهوم، بل من كيفية تفسير شمول الإرادة الإلهية وعلاقته بالفعل الإنساني. فالاتجاه الجبري رأى أن شمول الإرادة الإلهية يستلزم أن تكون أفعال الإنسان مخلوقة لله على نحو مباشر دون تأثير حقيقي لإرادة العبد، الأمر الذي أدى إلى نفي الاختيار الواقعي. وفي المقابل، ذهبت المعتزلة إلى إثبات قدرة الإنسان استقلالاً نسبياً حفاظاً على العدل الإلهي، حتى اقتربت من القول بالتفويض (١٣).


غير أن مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) قدّمت صياغة مختلفة لهذه الإشكالية، عبر الحديث المشهور: «لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين» (١٤). وهذه الصياغة لا تمثل مجرد حل توفيق، بل تعكس رؤية معرفية تقوم على إعادة تعريف العلاقة بين الإرادة الإلهية والإرادة الإنسانية. فقد بين الشيخ المفيد أن المقصود من هذه النظرية هو إثبات قدرة الإنسان على الفعل ضمن إطار القدرة الإلهية، بحيث يكون الفعل مستنداً إلى الله من حيث الخلق، وإلى الإنسان من حيث الاختيار (١٥).

وإذا كانت الآية تثبت أن كل شيء مخلوق بقدر، وكان الفعل الإنساني من جملة الأشياء، فكيف يمكن نفي الجبر عنه؟ وهل يدل عموم الآية على الحتمية، أم أن دلالة "القدر" أوسع من مفهوم الجبر؟

يرى العلامة الطباطبائي أن التقدير الإلهي لا يعني فرض الفعل على العبد، بل يعني إدخال الفعل ضمن نظام عليّ شامل، بحيث تكون إرادة الإنسان نفسها جزءاً من هذا النظام (١٦).



التعارض الظاهري بين قوله تعالى (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) وحديث: "لا

جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين" 

وبذلك، فإن الآية تثبت شمول الخلق الإلهي، لكنها لا تنفي كون الفعل صادراً عن اختيار العبد من حيث القصد. وكما يؤكد السيد محمد باقر الصدر أن الإشكال في مسألة الجبر والاختيار ينشأ من تصور العلاقة بين الله والإنسان على أنها علاقة أفقية بين فاعلين في رتبة واحدة، في حين أن العلاقة الحقيقية هي علاقة طولية يكون فيها الله العلة الأولى، والإنسان علة قريبة في طول إرادة الله، لا في عرضها (١٧). وبهذا التفسير، لا يكون إسناد الفعل إلى الله منافياً لإسناده إلى الإنسان، لأن الجهتين مختلفتان في الحيثية. وعليه، فإن ظاهر التعارض بين الآية والرواية لا يعود إلى تناقض حقيقي في النصوص، بل إلى قراءة تختزل مفهوم "القدر" في معنى الجبر، دون التمييز بين: المستوى التكويني الذي تتحدث عنه الآية، والمستوى التكليفي الذي تتناوله الروايات. وإن إعادة بناء هذه العلاقة على أساس تعدد مستويات الإسناد تسمح بفهم أن شمول الإرادة الإلهية لا يلغي الاختيار، بل يجعل الاختيار نفسه واقعاً ضمن النظام الإلهي العام. ومن هنا، يتضح أن موضوع البحث لا ينحصر في عرض مواقف المدارس الكلامية، بل يتمحور حول تحليل دلالة نص قرآني محدد في ضوء روايات أهل البيت (عليهم السلام)، وبيان أن التعارض بينهما ظاهري ناشئ عن الخلط بين مفهومي التقدير والحتمية.

ثانياً: تحليل دلالة "القدر" في الآية الكريمة بين العموم والاستغراق

تُعد الآية الكريمة ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ من النصوص المركزية التي استُئد بها في النقاشات الكلامية حول علاقة الإرادة الإلهية بالفعل الإنساني، وقد نشأ حولها إشكال دلالي أساسي تمثل في فهم لفظ "القدر" وعموم عبارة "كل شيء". ويكتسب تحليل هذه الدلالة أهمية خاصة في إطار هذا البحث، لأنه يمثل نقطة الالتقاء - أو موضع التعارض الظاهري - مع روايات أهل البيت (عليهم السلام) التي تنفي الجبر والتفويض.

١- مفهوم القدر بين التحديد الوجودي والحتمية المفترضة

يدل مفهوم القدر في أصل اللغة على التحديد والقياس ووضع الشيء ضمن حد معين، وهو معنى ينسجم مع فكرة التنظيم الوجودي أكثر من الحتمية القسرية. وقد أوضح الراغب الأصفهاني أن التقدير هو جعل الشيء على مقدار مخصوص وفق مقتضى الحكمة (١٨).

ومن هنا، فإن نقل مفهوم القدر من معنى التحديد الوجودي إلى معنى الجبر الحتمي يمثل انتقالاً تأويلياً يحتاج إلى دليل مستقل، لأن النص القرآني ذاته لا يصرح بإلغاء الفاعلية الإنسانية. ويرى الطباطبائي أن التقدير هو "تعيين الحدود الوجودية للأشياء ضمن نظام عليّ شامل"، لا فرض وقوعها قسراً (١٩).



التعارض الظاهري بين قوله تعالى (إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) وحديث: "لا

جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين"

٢- العموم في لفظ "كل" بين الاستغراق الدلالي والتعدد الحيثي

يُعد لفظ "كل" من صيغ العموم، إلا أن دلالاته الأصولية ليست دائماً استغراقية مطلقة؛ إذ يميز علماء الأصول بين:

-العموم الاستغراقي: الذي يشمل كل فرد على نحو استقلالي.

-العموم المجموعي: الذي يشير إلى شمول النظام دون إلغاء خصوصيات الأفراد.

وقد أكد الشهيد الصدر أن العموم لا يُفهم بمعزل عن السياق وعن سائر الأدلة، لأن الجمع بين النصوص قد يفرض حمل العموم على معنى خاص أو حيثية معينة (٢٠). وعليه، فإن حمل "كل شيء" على استغراق جبري يلغي الاختيار يمثل قراءة أحادية تتجاهل بقية النصوص القرآنية التي تثبت مسؤولية الإنسان.

٣- التقدير الإلهي كنظام سببي لا كإلغاء للفاعلية

يبرز الإشكال الحقيقي عندما يُفهم التقدير على أنه بديل عن السببية، في حين أن القرآن يقدم التقدير بوصفه أساس النظام السببي نفسه. فإله خلق العالم وفق سنن وأسباب، ومنها الإرادة الإنسانية التي تمثل علة قريبة للفعل. وقد أشار مطهري إلى أن شمول الإرادة الإلهية لا يعني إلغاء دور الأسباب، بل يعني أن الأسباب نفسها واقعة ضمن المشيئة الإلهية (٢١). وبهذا المعنى، يصبح اختيار الإنسان جزءاً من القدر لا خارجاً عنه.

٤- منشأ التعارض الظاهري: الخلط بين الإطلاق الوجودي والإسناد الأخلاقي

إن جوهر التعارض الظاهري بين الآية والرواية يعود إلى الخلط بين مستويين مختلفين:

-الإطلاق الوجودي: الذي تتحدث عنه الآية من حيث شمول الخلق الإلهي.

-الإسناد الأخلاقي والتكليفي: الذي تتحدث عنه الروايات عند إثبات الاختيار.

وقد أوضح الطباطبائي أن القرآن ينسب الفعل إلى الله من حيث الإيجاد، وينسبه إلى الإنسان من حيث الاختيار، ولا تعارض بين النسبتين لأنهما تختلفان في الحيثية (الطباطبائي، ج ١، ص ١٠٤).

٥- إعادة قراءة الآية في ضوء روايات أهل البيت (عليهم السلام)

عند قراءة الآية في ضوء حديث «لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين»، يتضح أن العموم القرآني لا يلغي الاختيار، بل يؤسس لإطار وجودي يسمح به. فالتقدير هنا لا يعني فرض الفعل، بل يعني أن الفعل - بما فيه اختيار الإنسان - واقع ضمن نظام الخلق. وبهذا الفهم، تتحول الروايات الإمامية من كونها معارضة لظاهر الآية إلى كونها مفسرة لدلالاتها، إذ تكشف عن أن شمول القدر لا يساوي الجبر، بل يشير إلى علاقة طولية بين الإرادة الإلهية والإرادة



التعارض الظاهري بين قوله تعالى (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) وحديث: "لا

جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين" 

الإنسانية. ويتبين أن تحليل دلالة "القدر" يتطلب التمييز بين العموم الاستغراقي والعموم النظامي، وبين التقدير بوصفه تحديداً وجودياً والحتمية الجبرية بوصفها تأويلاً إضافياً. وعند اعتماد هذا التمييز، يزول التعارض الظاهري بين الآية والروايات، ويتكشف أن كلا النصين يشير إلى نظام واحد يقوم على شمول الإرادة الإلهية مع حفظ الاختيار الإنساني.

ثالثاً: التحليل الدلالي لحديث «الأمر بين الأمرين» بوصفه نظرية تفسيرية للقدر

يمثل حديث «لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين» نصاً مفصلياً في بناء الرؤية الإمامية لمسألة القضاء والقدر، وتزداد أهميته في إطار بحثنا لأنه يتعامل مع منشأ التعارض الظاهري بين شمول التقدير الإلهي في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ وبين إثبات المسؤولية والاختيار. والحديث - في بنائه ودلالته - لا يقدم "حلاً وسطاً" بالمعنى التوفيقي الساذج، بل يؤسس "نموذجاً تفسيرياً" يعيد تعريف مفهوم القدر ويضبط طريقة قراءة عموماته القرآنية.

١- تفكيك البنية اللغوية للحديث: نفي مزدوج وإثبات مؤسس

يتألف الحديث من ثلاث وحدات دلالية متتابعة:

-نفي الجبر: «لا جبر»

-نفي التفويض: «ولا تفويض»

-إثبات صيغة ثالثة: «ولكن أمر بين أمرين»

وهذه البنية ليست تكراراً بل "منطق جدلي"؛ إذ يُسقط طرفي المعادلة المتقابلين ثم يثبت بديلاً نوعياً. وقد فسر الصدوق هذا البناء بما يفيد أن الإنسان فاعل حقيقة، لكن فاعليته ليست استقلالاً عن الله، لأن القدرة والتمكين من الله، بينما جهة الاختيار من الإنسان (٢٦). ويقرر المفيد المعنى نفسه بصياغة كلامية: الفعل للعبد "حقيقة" من حيث الاختيار، والله "حقيقة" من حيث الإيجاد والقدرة (٢٣).

٢- معنى الجبر والتفويض في ضوء الحدّ الكلامي

لا يمكن ضبط "الأمر بين الأمرين" إلا بتحديد طرفيه:

-الجبر: سلب الاختيار الحقيقي عن الإنسان وجعل فعله محض وقوع لا تعلق لإرادته به.

-التفويض: جعل الإنسان مستقلاً بالفعل استقلالاً يخرج عن شمول القدرة والإرادة الإلهيتين.

وهذان الطرفان - كما يقرر علماء الإمامية - كلاهما يوقع في خلل عقدي: الجبر يهدد العدل والتكليف، والتفويض يهدد التوحيد في الخالقية والقدرة (٢٤). ومن هنا فإن الحديث لا يرفض "مصطلحين" فقط، بل يرفض "نموذجين" لفهم العلاقة بين الله والإنسان.





التعارض الظاهري بين قوله تعالى (إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) وحديث: "لا

جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين"

٣- "الأمر بين الأمرين" بوصفه نظرية في تعدد الحثيات

يتأسس مضمون الحديث على قاعدة مفادها أن الفعل الواحد يمكن أن يُنسب إلى جهتين بلا تناقض إذا اختلفت حثية الإسناد. وهذه القاعدة تمثل مفتاحاً لقراءة النصوص التي تُسند الأفعال إلى الله وإلى الإنسان معاً. وقد أكد الطباطبائي أن نسبة الأفعال إلى الله في القرآن من حيث الخلق والإيجاد، ونسبتها إلى الإنسان من حيث الاكتساب والاختيار، ولا تعارض لأن الجهتين مختلفتان^(٢٥).

وبلغة تحليلية: الحديث يقيم "تقسيمًا وظيفيًا" للإسناد: الإيجاد والتمكين: لله عز وجل بينما القصد والاختيار: للإنسان كما المسؤولية والثواب والعقاب: للإنسان في مجال التكليف. وهذا هو جوهر "النظرية التفسيرية" للقدر؛ لأن القدر حينئذ لا يساوي الجبر، بل يشمل "تقدير الأسباب" ومنها إرادة الإنسان.

٤- كيف يفسر الحديث الآية: من عموم "كل شيء" إلى عموم "النظام"

الآية تقول: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾، وموضع الإشكال هو فهم "كل شيء" و"بقدر" على أنه استغراق يُلغي حرية الإنسان. وهنا يأتي الحديث بوصفه "مفسرًا" لا "معارضًا" عبر نقل القراءة من: عموم جبري: كل شيء مقدر بمعنى مفروض قهراً إلى عموم نظامي: كل شيء مقدر بمعنى موضوع في نظام عليّ محكم.

فالحديث يضع معياراً: إذا كان "القدر" سيؤول إلى الجبر فهو تأويل باطل لأن الجبر منفي نصاً في روايات أهل البيت^(٢٦). وبذلك يعمل الحديث كقرينة تفسيرية تمنع حمل القدر على معنى يسقط التكليف. وقد عبّر مطهري عن هذه الفكرة بصيغة قريبة: التقدير الإلهي لا يلغي الأسباب، بل يجعل الأسباب - بما فيها إرادة الإنسان - جزءاً من النظام الذي قدره الله^(٢٧). وهذه نقطة التحويل التي تربط الحديث بالآية بصورة منهجية.

٥- البعد الأصولي: "الجمع الدلالي" قبل الترجيح

من منظور منهج رفع التعارض الظاهري، يمكن النظر إلى الحديث بوصفه أداة لـ"الجمع الدلالي" بين طائفتين من النصوص: نصوص شمول القدر ونصوص إثبات المسؤولية. وقد بين الشهيد الصدر أن الجمع بين الأدلة مقدّم متى أمكن، وأن كثيراً من التعارضات تُحل بتعدد الحثيات واختلاف مستويات الخطاب^(٢٨). وبناءً عليه، لا يُعامل الحديث كمعارض للآية، بل ككاشف عن حثية دلالتها الصحيحة.



٦- نموذج تطبيقي مختصر لرفع توهم الجبر

إذا فُهمت الآية على أن "القتل" مثلاً مقدر بمعنى مفروض على القاتل قهراً، فذلك يؤدي إلى إسقاط المسؤولية. لكن الحديث ينفي الجبر، فيلزم تفسير "التقدير" هنا على أنه: تقدير شروط الفعل وإمكانه وأسبابه، مع بقاء الاختيار للفاعل. وبذلك يكون الفعل "مقدراً" من حيث وجوده ضمن نظام الأسباب، واختيارياً من حيث صدوره بالقصد من الفاعل. وهذا ينسجم مع قاعدة تعدد الإسناد التي أشار إليها الطباطبائي^(٩). ويتبين أن حديث «الأمر بين الأمرين» يؤسس نموذجاً تفسيرياً للقدر يقوم على: نفي القراءة الجبرية للعموم القرآني، وإثبات تعدد الحثيات في الإسناد، وتحويل "القدر" من معنى الحتمية إلى معنى النظام السببي المحكم. وبهذا يصبح الحديث قرينة منهجية لرفع التعارض الظاهري بين الآية والروايات، ويكشف عن انسجام داخلي بين شمول الإرادة الإلهية وحرية الفعل الإنساني.

رابعاً: آليات رفع التعارض الظاهري بين الآية والروايات وفق منهج الجمع الدلالي

يُعد منهج الجمع الدلالي الركيزة الأساسية في معالجة التعارض الظاهري بين النصوص الشرعية، إذ يقوم على فرضية انسجام الخطاب الإلهي، وأن ما يظهر من تعارض إنما ينشأ من اختلاف مستويات الدلالة أو من القراءة الأحادية لبعض الألفاظ. وفي سياق هذا البحث، يتمثل التعارض الظاهري في فهم عموم قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ على نحو يوحي بالحتمية الجبرية، مقابل روايات أهل البيت (عليهم السلام) التي تنفي الجبر والتفويض وتقرر مبدأ «الأمر بين الأمرين». إن معالجة هذا التعارض لا تتم عبر ترجيح أحد النصين أو تأويل أحدهما بمعزل عن الآخر، بل عبر توظيف آليات أصولية تكشف عن وحدة المعنى في مستوى أعمق من الدلالة.

١- تحديد وجه التعارض الظاهري

قبل تطبيق آليات الجمع، لا بد من تحديد منشأ التعارض. ويتمثل في فرضية دلالية مفادها:

- أن عموم "كل شيء" في الآية يُفهم على نحو استغراقي مطلق.


- أن التقدير الإلهي يعني فرض وقوع الأفعال بصورة حتمية.

وبناءً على هذه القراءة، تبدو الروايات النافية للجبر وكأنها تقف في مواجهة ظاهر الآية. غير أن هذا التعارض ناشئ من مساواة "التقدير" بـ"الجبر"، وهو انتقال دلالي غير لازم؛ لأن القدر في الاستعمال القرآني يدل على التحديد والنظام، لا على الإكراه^(١٠).





التعارض الظاهري بين قوله تعالى (إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) وحديث: "لا

جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين" 

٢- التقييد وضبط إطلاق العموم

إلى جانب الحكومة، يمكن فهم العلاقة عبر مفهوم التقييد، حيث يكون إطلاق الآية قابلاً للتقييد بقرائن أخرى تثبت وجود الاختيار الإنساني. فالروايات هنا تمنع فهم "القدر" على أنه نفي للقدرة الإنسانية.

غير أن الفرق الجوهرية هو أن التقييد يعمل على مستوى اللفظ، بينما الحكومة تعمل على مستوى تفسير الموضوع، ولذلك تبقى الحكومة الآلية الأرحح في هذا المقام.

٣- تعدد الحثيات كحل جذري للتعارض

يمثل مبدأ تعدد الحثيات الأساس الفلسفي للجمع بين النصين. فالفعل الواحد يمكن أن يُنسب إلى جهتين مختلفتين:

- إلى الله من حيث الإيجاد والخلق.

- إلى الإنسان من حيث الاختيار والاكْتساب.

وقد بين الطباطبائي أن هذا التعدد في الإسناد لا يمثل تناقضاً، لأن النسبتين تختلفان في الجهة^(٣١).

وبناءً عليه:

- الآية تتحدث عن حيثية الوجود والتكوين.

- الروايات تتحدث عن حيثية المسؤولية والتكليف.

٤- إعادة بناء مفهوم القدر عبر الجمع الدلالي

عند تطبيق آليات الحكومة والتقييد وتعدد الحثيات، يتحول مفهوم القدر من دلالة جبرية مفترضة إلى دلالة نظامية؛ أي أن التقدير الإلهي لا يلغي الاختيار بل يؤسس لإمكانه ضمن نظام الأسباب.

وقد أشار مطهري إلى أن إرادة الإنسان ليست خارج القدر، بل هي جزء منه، لأن القدر يشمل منظومة الأسباب بأكملها^(٣٢).

ويكشف منهج الجمع الدلالي أن التعارض بين الآية والروايات ليس تعارضاً حقيقياً، بل نتيجة قراءة تختزل مفهوم القدر في معنى الجبر. ومن خلال الحكومة بوصفها آلية تفسيرية، والتقييد بوصفه ضبطاً للإطلاق، وتعدد الحثيات بوصفه أساساً فلسفياً للإسناد، يظهر انسجام النصين ضمن رؤية متكاملة تجمع بين شمول الإرادة الإلهية وحرية الفعل الإنساني.



التعارض الظاهري بين قوله تعالى (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) وحديث: "لا

جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين" 

خامساً: النموذج التفسيري: إعادة بناء مفهوم القدر في ضوء نظرية «الأمر بين الأمرين»
سنحاول من خلال هذا النموذج الانتقال من مرحلة "رفع التعارض الظاهري" إلى مرحلة "إعادة
بناء المعنى"؛ أي صياغة نموذج تفسيري متكامل يُقرأ من خلاله قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ
خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ بما ينسجم مع روايات أهل البيت (عليهم السلام) وفي طليعتها حديث: «لا جبر
ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين». وينطلق النموذج من فرضية منهجية مفادها أن الرواية ليست
نصاً معارضاً للقرآن، بل "قرينة تفسيرية" تضبط كيفية فهم "القدر" وتمنع إسقاط المعنى الجبري
على عموم الآية (٣٣).

١- تفكيك بنية الآية: من العموم إلى "عموم النظام"

إن بناء النموذج يبدأ بتفكيك عناصر الآية إلى وحدات دلالية:

- ﴿إِنَّا﴾: تفيد التوكيد وإبراز جهة الفاعل الحقيقي (الله تعالى)، بما يثبت أصل التوحيد في
الخالقية.

- ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾: صيغة عموم، لكن عمومها يُحمل على "عموم النظام" لا "استغراق الإكراه"، لأن
الاستغراق الجبري يصطدم بنصوص المسؤولية والتكليف وبالروايات النافية للجبر (٣٤).

- ﴿خَلَقْنَاهُ﴾: الخلق هنا بمعنى الإيجاد وإعطاء الوجود، وهو مستوى تكويني لا يساوي بالضرورة
"فرض الفعل" على الفاعلين.

- ﴿بِقَدَرٍ﴾: القدر بمعنى التحديد وإعطاء الشيء حدوده وشروطه ضمن نظام عليّ؛ لا بمعنى
الإكراه القسري (٣٥).

وبناءً على هذا التفكيك، تكون دلالة الآية: كل ما في الوجود واقع ضمن نظام إلهي مُحكم من
الحدود والشروط والأسباب؛ وهذا هو معنى "عموم القدر".

٢- الحديث كأداة حاکمة على القراءة الجبرية للقدر

في هذا النموذج، يعمل حديث «لا جبر ولا تفويض» بوصفه قاعدة ضبط دلالي تمنع تفسير
القدر بمعنى يُسقط الاختيار؛ لأن الجبر منفي نصاً. وهذا من باب الحكومة بمعناها الدلالي: أي
أن الحديث يحدد "كيفية فهم" القدر دون أن يرفع عموم الآية أو يعارضها (٣٦).

فالحديث يُنتج قاعدة تفسيرية:

كل تفسير للقدر ينتهي إلى الجبر فهو تفسير غير مقبول، لأن النص الروائي يرفض الجبر
بوصفه نتيجة باطلة.



التعارض الظاهري بين قوله تعالى (إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) وحديث: "لا

جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين" ﴿٣٧﴾

٣- القدر بوصفه "تقدير الأسباب" وإدخال الاختيار ضمن منظومة التقدير

القدر في هذا النموذج لا يعني أن الفعل يقع بلا أسباب أو بلا إرادة، بل يعني أن الأسباب نفسها مقدرة؛ أي داخلة في علم الله ونظامه. ومن أهم الأسباب: إرادة الإنسان وقدرته واختياره. وقد أكد مطهري أن التصادم بين القدر والحرية ناشئ من توهم أن القدر يلغي الأسباب، بينما الصحيح أن القدر هو "تقدير شبكة الأسباب" لا إلغاؤها^(٣٧). ويقرر الطباطبائي أن أفعال الإنسان تُنسب إليه من حيث الاختيار، وتُنسب إلى الله من حيث الإيجاد والتمكين، وهذا تعدد حيثيات لا تتناقض فيه^(٣٨).

٤- قاعدة "تعدد حيثيات": الجمع بين التكوين والتكليف

يقوم النموذج على قاعدة محورية: الفعل الواحد قد تُحفظ فيه نسبتان حقيقتان إذا اختلفت حيثية: - حيثية الوجود والقدرة والإمكان: لله تعالى (تكويناً). - حيثية القصد والترجيح والاختيار: للإنسان (اكتساباً). - حيثية الثواب والعقاب: للإنسان (تكليفاً). وقد قرّر المفيد هذا المعنى في سياق نفي الجبر والتفويض، مؤكداً أن للعبد قدرةً وفعالاً حقيقةً، لكنها ليست استقلالاً عن الله^(٣٩).

٥- "خطوات تشغيل" النموذج في قراءة النصين

لتجنب أن يبقى النموذج وصفاً عاماً، يمكن صياغته كخطوات تطبيقية على الآية والرواية: - تحرير معنى القدر: القدر = تحديد وحدود/شرائط/أسباب (لا إكراه)^(٤٠). - تحديد نوع العموم: "كل شيء" = عموم نظامي يشمل منظومة الأسباب، لا استغراق جبري^(٤١).

- تفعيل قرينة الرواية: رفض الجبر يمنع قراءة القدر بمعنى الإكراه^(٤٢).

- تعدد الإسناد: إثبات نسبتين للفعل بلا تناقض (تكويني/اختياري)^(٤٣).

النتيجة: الآية تثبت شمول النظام، والرواية تفسر موقع حرية الإنسان داخل هذا النظام.

٥- معايير تقويم النموذج وامتيازه على البدائل

يمتاز هذا النموذج عن القراءة الجبرية والتفويضية لأنه يحقق معايير علمية/عقدية واضحة: - حفظ التوحيد: بإثبات شمول الخلق والتقدير لله. - حفظ العدل والتكليف: بإثبات الاختيار والمسؤولية. - رفع التناقض الداخلي: عبر تعدد حيثيات بدل التفسير الأحادي. - الانسجام النصي: لأن الرواية تعمل كقرينة تفسيرية لا كنص معارض.



-القابلية التطبيقية: إذ يمكن استخدامه في تفسير بقية آيات القدر والثواب والعقاب.

وقد أشار الصدر إلى أن قوة أي معالجة تكمن في قدرتها على الجمع دون إلغاء أحد الدليلين ما دام الجمع ممكناً^(٤٤). وينتهي النموذج التفسيري النهائي إلى أن القدر في قوله تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ يعني شمول النظام الإلهي للأشياء بأسبابها وحدودها وشرائطها، لا إلغاء الاختيار. وتأتي روايات أهل البيت (عليهم السلام) - وبخاصة حديث «الأمر بين الأمرين» - لتعمل كقرينة تفسيرية حاكمة تمنع القراءة الجبرية للقدر، وتثبت أن حرية الإنسان جزء من منظومة التقدير لا نقيض لها. وبذلك يزول التعارض الظاهري، ويتحقق الانسجام بين عموم الآية ومضمون الرواية.

الخاتمة

يمثل هذا البحث محاولة منهجية لإعادة قراءة مسألة القضاء والقدر من داخل البنية النصية ذاتها، لا من خارجها، وذلك عبر تحليل التعارض الظاهري بين قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ وروايات أهل البيت (عليهم السلام) التي تنفي الجبر والتفويض وتؤسس لمبدأ «الأمر بين الأمرين». وقد انطلق البحث من فرضية معرفية مفادها أن النص القرآني والرواية التفسيرية الصادرة عن المعصوم لا يمكن أن يكونا في حالة تناقض حقيقي، لأن كليهما ينتمي إلى منظومة دلالية واحدة، وأن ما يظهر من تعارض إنما ينشأ من طبيعة القراءة ومن زاوية التحليل لا من بنية النص ذاته. وقد كشف المسار التحليلي أن الإشكال لم يكن نابغاً من تعارض موضوعي بين النصوص، بل من نمط تأويلي يختزل مفهوم "القدر" في معنى الحتمية الجبرية، فيغفل الفرق بين التحديد الوجودي والإكراه القسري، ويغفل كذلك التمييز بين مستويات الخطاب القرآني: فثمة مستوى تكويني يتحدث عن نظام الوجود وإحكام أسبابه، وثمة مستوى تكليفي يتناول مسؤولية الإنسان واختياره. وعندما تُقرأ الآية ضمن مستوى واحد أحادي، وتُحمل صيغة العموم فيها على استغراق جبري مطلق، ينشأ التوتر الظاهري مع الروايات النافية للجبر؛ أما عند إعادة توزيع الدلالة على مستوياتها المتعددة، فإن هذا التوتر يزول. كما أظهر البحث أن حديث «لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين» لا يمثل مجرد موقف عقدي وسطي بين اتجاهين تاريخيين، بل يشكّل إطاراً يعيد تنظيم العلاقة بين الإرادة الإلهية والإرادة الإنسانية. فهو لا يحدّ من شمول القدر، بل يضبط كيفية فهم هذا الشمول، بحيث لا يتحول إلى إلغاء للفاعلية الإنسانية. وبهذا المعنى، يتحول الحديث من نصّ دفاعي في مواجهة الجبرية والقدرية إلى أداة تفسيرية تضبط دلالة العمومات القرآنية وتمنع انزلاقها إلى تأويلات غير منسجمة مع مبادئ العدل والتكليف. ومن خلال هذا المسار، أمكن الانتقال من تصور سببي عرضي يفترض تنافساً





التعارض الظاهري بين قوله تعالى (إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) وحديث: "لا

جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين"

بين الإرادتين الإلهية والإنسانية، إلى تصور سببي طولي يسمح بإسناد الفعل إلى الله من حيث الإيجاد والتمكين، وإلى الإنسان من حيث القصد والاختيار، دون تناقض أو ازدواجية. وبذلك، لا يعود القدر نقيضاً للحرية، بل الإطار الذي تتحقق داخله الحرية بوصفها سبباً من أسباب الفعل داخل النظام الإلهي الشامل.

إن القيمة المنهجية لهذه القراءة لا تقتصر على حل إشكال محدد في مسألة القضاء والقدر، بل تمتد إلى إعادة الاعتبار لمنهج الجمع الدلالي في دراسة النصوص العقدية، وإلى إبراز دور الروايات التفسيرية في الكشف عن طبقات المعنى القرآني. كما تكشف هذه المعالجة أن كثيراً من الإشكالات الكلامية التاريخية لم تكن ناشئة عن نقص في النص، بل عن قصور في أدوات القراءة أو عن الخلط بين الحثيات والمستويات.

وبذلك، يخلص البحث إلى أن التعارض المزعوم بين الآية والروايات هو تعارض تأويلي لا نصي، وأن إعادة بناء مفهوم القدر في ضوء نظرية «الأمر بين الأمرين» تفتح أفقاً جديداً لفهم العلاقة بين التوحيد والعدل، وبين شمول الإرادة الإلهية وحرية الإنسان، ضمن رؤية متكاملة تتجاوز الثنائية التقليدية بين الجبر والتفويض، وتعيد ترتيب البنية المفاهيمية للمسألة على أسس أكثر اتساقاً وعمقاً.

أولاً: النتائج

• تحرير مفهوم القدر من القراءة الجبرية

ثبت أن دلالة القدر في الآية الكريمة تشير إلى نظام وجودي قائم على التحديد وإحكام الأسباب، لا إلى فرض الفعل على نحو يسلب الاختيار.

• تحول الرواية من دليل عقدي إلى أداة تفسيرية

أظهر البحث أن حديث «لا جبر ولا تفويض» لا يقف في مقابل ظاهر الآية، بل يعمل بوصفه قرينة حاكمة تحدد كيفية فهم عمومها، وتمنع إسقاط المعنى الجبري عليها.

• إعادة تعريف التعارض الظاهري

■ تبين أن التعارض ليس بين نصين، بل بين مستويين من الخطاب:

■ خطاب تكويني يثبت شمول الخلق.

■ خطاب تكليفي يثبت مسؤولية الإنسان.

- تأسيس نموذج تعدد الحثيات

• قدم البحث نموذجاً يقوم على تعدد الإسناد، بحيث يكون الفعل منسوباً إلى الله من حيث الإيجاد، وإلى الإنسان من حيث الاختيار، دون تناقض.



-إثبات السببية الطولية كحل منهجي

تم الانتقال من تصور سببي عرضي (تنافسي) إلى تصور سببي طولي يسمح باجتماع الإرادتين دون صراع.

ولا تكمن جدة هذا البحث في إعادة طرح مسألة الجبر والاختيار، بل في:

•نقل الحديث الإمامي من كونه موقفاً كلامياً إلى كونه أداة لإعادة تفسير العموم القرآني.

•إعادة بناء مفهوم القدر عبر الجمع بين التحليل اللغوي والأصولي والكلامي.

•تحويل الإشكال من سؤال عقدي إلى مسألة منهجية في فهم النصوص.

وبذلك، يصبح حديث «الأمر بين الأمرين» ليس مجرد حل وسط، بل نموذجاً معرفياً يعيد تنظيم

العلاقة بين النص القرآني والتفسير الكلامي. وأظهرت النتائج أن الإشكال التاريخي في مسألة

القضاء والقدر نشأ من محاولة فهم العلاقة بين الله والإنسان وفق نموذج سببي واحد، بينما

تكشف النصوص عن بنية متعددة المستويات. وعند اعتماد منهج الجمع الدلالي، يتضح أن

شمول الإرادة الإلهية لا يناقض الحرية، بل يؤسس لإمكانها ضمن نظام الوجود.

كما يتبين أن الروايات الإمامية لا تضيف معنى خارج القرآن، بل تكشف عن حدوده الدلالية

وتمنع الانزلاق إلى تأويلات جبرية.

ثانياً: التوصيات

•تطوير الدراسات الأصولية التي تعالج التعارض الظاهري عبر مبدأ تعدد الحثيات.

•إعادة دراسة آيات القدر والهداية في ضوء النموذج التفسيري المقترح.

•توسيع البحث في العلاقة بين السببية الطولية ومفهوم المسؤولية الأخلاقية.

•إدماج التحليل الكلامي ضمن الدراسات التفسيرية المعاصرة بدل فصلهما.

•خامساً: آفاق البحث المستقبلية

•دراسة مقارنة بين نظرية "الأمر بين الأمرين" ونظريات الحرية في الفلسفة الحديثة.

•تحليل دور الروايات التفسيرية في ضبط العمومات القرآنية.

•بناء نموذج إبستمولوجي للعلاقة بين النص والتفسير في الفكر الإمامي.

الخلاصة النهائية

يخلص البحث إلى أن التعارض بين الآية والروايات ليس تعارضاً حقيقياً، بل نتيجة قراءة تختزل

القدر في معنى الجبر. ومن خلال اعتماد منهج الجمع الدلالي وتفعيل مبدأ تعدد الحثيات،

أمكن إعادة بناء مفهوم القدر بوصفه نظاماً وجودياً شاملاً يسمح بوجود الحرية الإنسانية داخله.





التعارض الظاهري بين قوله تعالى (إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) وحديث: "لا

جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين"

وبذلك يتكامل النص القرآني مع الروايات ضمن رؤية واحدة تؤكد أن الإرادة الإلهية ليست نقيضاً
لحرية الإنسان، بل الإطار الذي تتحقق فيه.

الهوامش

١. الطباطبائي، تفسير الميزان ج ١٩، ص ٩٥
- ٢- مكارم الشيرازي، الامثل، ج ٢٣، ص ٣٢٠
٣. الصدوق، التوحيد، ص ٣٦٢
٤. المفيد، تصحيح اعتقادات الامامية، ج ١ ص ٤٥
٥. الصدر، دروس في علم الاصول، ج ٢ ص ١١٢
٦. الطباطبائي، تفسير الميزان، ج ١، ص ١٠٤
٧. مطهري، العدل الالهي، ج ١ ص ٧٨
٨. الخوئي، محاضرات في اصول الفقه، ج ٢، ص ٥٧
٩. الصدر، دروس في علم الاصول، ج ١ ص ١١٥
١٠. مطهري، العدل الالهي، ج ١ ص ٨٥
١١. الطباطبائي، تفسير الميزان، ج ١٩، ص ٩٨
١٢. مطهري، العدل الالهي، ج ١ ص ٧٢
١٣. الأشعري، الاتابة، ص ٢١٣
١٤. الصدوق، التوحيد، ص ٣٦٢
١٥. المفيد، تصحيح اعتقادات الامامية، ص ٤٥
١٦. الطباطبائي، الميزان، ج ١٩، ص ٩٥
١٧. الصدر، دروس في علم الاصول، ج ١ ص ١١٢
١٨. الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص ٤٠٤
١٩. الطباطبائي، الميزان، ج ١٩، ص ٩٥
٢٠. الصدر، دروس في علم الاصول، ج ١ ص ١١٥
٢١. مطهري، العدل الالهي، ص ٧٨
٢٢. الصدوق، التوحيد، ص ٣٦٢
٢٣. المفيد، تصحيح اعتقادات الامامية، ص ٤٥



- ٢٤ 0 المفيد، تصحيح اعتقادات الامامية ، ص ٤٦
- ٢٥ 0 الطباطبائي، الميزان ، ج ١، ص ١٠٤
- ٢٦ . الصدوق، التوحيد ، ص ٣٦٢
- ٢٧ . مطهري، العدل الالهي، ص ٧٨
- ٢٨ الصدر، دروس في علم الاصول ، ج ١ ص ١١٥
- ٢٩ . الطباطبائي، الميزان ، ج ١، ص ١٠٤
- ٣٠ . الطباطبائي، الميزان، ج ١٩، ص ٩٥
- ٣١ . الطباطبائي، الميزان، ج ١، ص ١٠٤
- ٣٢ . مطهري، العدل الالهي ، ص ٧٨
- ٣٣ . الصدوق، التوحيد، ص ٣٦٢
- ٣٤ . الصدر، دروس في العدل الالهي ، ص ١١٥
- ٣٥ . الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن ، ص ٤٠٤ ؛ الطباطبائي، الميزان ، ج ١٩، ص ٩٥
- ٣٦ . الخوئي ، محاضرات في علم الاصول ، ج ٢، ص ٥٧
- ٣٧ . مطهري، العدل الالهي ، ص ٧٨
- ٣٨ . الطباطبائي، الميزان ، ج ١، ص ١٠٤
- ٣٩ . المفيد، تصحيح اعتقادات الامامية ، ج ١ ص ٤٥
- ٤٠ . الأصفهاني المفردات في غريب القرآن ، ص ٤٠٤
- ٤١ . الصدر، دروس في علم الاصول ، ح ١ ص ١١٥
- ٤٢ . الصدوق، التوحيد ، ص ٣٦٢
- ٤٣ . الطباطبائي، الميزان ، ج ١، ص ١٠٤
- ٤٤ . الصدر، دروس في علم الاصول ، ص ١١٥

قائمة المراجع

القرآن الكريم

- ١.الأصفهاني، الراغب. (٢٠٠٩). المفردات في غريب القرآن. تحقيق صفوان عدنان داوودي. دمشق: دار القلم.
- ٢.الخوئي، أبو القاسم. (١٩٩٢). محاضرات في أصول الفقه (ج ٢). قم: مؤسسة الإمام الخوئي.





التعارض الظاهري بين قوله تعالى (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) وحديث: "لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين" ❁

٣.الصدوق، محمد بن علي بن الحسين. (١٩٩٦). التوحيد. قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية.

٤.الصدر، محمد باقر. (١٩٨٥). دروس في علم الأصول (الحلقات). قم: مؤسسة النشر الإسلامي.

٥.الطباطبائي، محمد حسين. (١٩٩٧). الميزان في تفسير القرآن (ج ١، ج ١٩). قم: مؤسسة النشر الإسلامي.

٦.مكارم الشيرازي، ناصر. الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل. قم: مدرسة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ١٣٧٤ ش.

٧.المفيد، محمد بن محمد. (١٩٩٣). تصحيح اعتقادات الإمامية. قم: مؤتمر الشيخ المفيد.

٨.مطهري، مرتضى. (١٩٨١). العدل الإلهي. بيروت: دار التعارف للمطبوعات.


٩.الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل، الابانة عن اصول الديانة، تحقيق حسن محمود، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥

References

The Holy Qur'an

- 1.Al-Isfahani, A. R. (2009). Al-Mufradat fi gharib al-Qur'an. Edited by S. A. Dawudi. Damascus: Dar al-Qalam.
- 2.Al-Khoei, A. Q. (1992). Lectures on the principles of jurisprudence (Vol. 2). Qom: Imam al-Khoei Foundation.
- 3.Al-Saduq, M. b. A. b. A. (1996). Al-Tawhid. Qom: Society of Teachers of the Hawza.
- 4.Al-Sadr, M. B. (1985). Lessons in the principles of jurisprudence (al-Halaqat). Qom: Islamic Publishing Foundation.
- 5.Al-Tabataba'i, M. H. (1997). Al-Mizan fi tafsir al-Qur'an (Vols. 1, 19). Qom: Islamic Publishing Foundation.
- 6.Makarem Shirazi, Nasser. Al-Amthal fi Tafsir Kitab Allah al-Munzal. Qom: Imam Ali ibn Abi Talib School (peace be upon him), 1374 AH.
- 7.Al-Mufid, M. M. (1993). Tashih i'tiqadat al-Imamiyyah. Qom: Sheikh al-Mufid Conference.
- 8.Mutahhari, M. (1981). Divine justice. Beirut: Dar al-Ta'aruf for Publications.



التعارض الظاهري بين قوله تعالى (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) وحديث: "لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين" 



9. Al-Ash'ari, Abu al-Hasan Ali ibn Ismail, Al-Ibanah 'an Usul al-Diyanah, edited by Hassan Mahmoud, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, 2005



مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦ / العدد ٥

